مقاربة الحوكمة العالمية مدخلا لتطوير الأداء المؤسسي للمنظمات الدولية

The Global Governance Approach Is An Introduction To Developing The Institutional Performance Of International Organizations

سعدي إبراهيم [1]، هوادف عبد الله[2]

[1] مخبر العلوم السياسية الجديدة، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، ibrahim.saadi@univ-msila.dz

[2] جامعة محمد بوضياف المسيلة ، abdallah.houadef@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2026/07/18 تاريخ القبول: 2026/10/03 تاريخ النشر: 2026/10/15

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل فلسفة الحوكمة العالمية بوصفها تحولًا في فهم السياسات العالمية عبر توسيع دائرة الفاعلين لتشمل أطرافًا غير دولاتية، وتعزيز دور المنظمات الدولية في مقابل الطرح القومي القائم على مركزية الدولة. كما تبرز أهمية دراسة وظائف وآليات ومخرجات الحوكمة العالمية داخل المنظمات الدولية. وخلصت الدراسة إلى أن الحوكمة العالمية تمثل منهجًا فاعلا يسهم في رفع كفاءة المنظمات الدولية ومهامها.

كلمات مفتاحية: الحوكمة العالمية.، المنظمات الدولية.، مؤسسات الحوكمة العالمية.، الأداء المؤسسي.، العولمة.

Abstract:

The study examines the philosophy of global governance as a fundamental shift in the understanding of global politics, characterized by the expansion of actors to include non-state entities and the enhanced role of international organizations, in contrast to the state-centered nationalist perspective. It highlights the importance of analyzing the functions, mechanisms, and outcomes of global governance within international organizations. The study concludes that global governance represents an effective approach that contributes to improving the efficiency of international organizations in carrying out their functions.

Keywords: Global governance; international organizations, institutional performance; global governance institutions; globalization.

المؤلف المرسل: سعدي إبراهيم ، ibrahim.saadi@univ-msila.dz

مقدمة:

أصبحت السياسة العالمية تتسم بقدر متزايد من التعقيد، ولا يرتبط هذا التعقيد المتزايد في السياسة العالمية فقط بتعدد الفواعل أو بتعدد القضايا وتشابكها، لكنه يرتبط أكثر بتحول جوهري في النظام الدولي في حد ذاته، ويشارك في إدارة وضبط التفاعلات ضمن هذه المستويات فواعل جدد ممثلين في المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

يشير مفهوم حوكمة العالم، أو ما يُعرف بـ «الحوكمة العالمية»، إلى ملامح تحول في النموذج التقليدي للسياسة العالمية، إذ يعكس فلسفة جديدة لمعالجة القضايا التي تتجاوز حدود الدولة الواحدة في ظل غياب سلطة سياسية فوق قومية. ومع تسارع ظاهرة العولمة، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، عرف العالم تحولات عميقة وشاملة مست مختلف المجالات وعلى مستويات متعددة، ما أدى إلى الانتقال من نموذج السياسة الدولية إلى نموذج السياسة العالمية، وهو تحول ترتب عليه إعادة توزيع الأدوار والوظائف بين مختلف الفاعلين، واستبدال مفهوم المجتمع الدولي بمفهوم المجتمع العالمي. وفي هذا السياق، برزت الحاجة الملحّة إلى مراجعة وتكييف نماذج الحوكمة العالمية القائمة بما يساهم في تطوير وظائف المنظمات الدولية، وذلك استجابة للتحولات الجذرية التي طرأت على السياسة العالمية مع بروز الموجة الرابعة من العولمة الممتدة من 1980 إلى الوقت الحالي.

تناقش هذه الدراسة أولا شبكات الحوكمة العالمية والأدوار الجديدة التي تقوم بها تنظيرا وممارسة في السياسة العالمية، ثم نستعرض الربط بين آليات الحوكمة العالمية وتطوير وظائف المنظمات الدولية. حيث أصبح تطوير الأداء الوظيفي للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ضرورة حتمية وخاصة في ظل التطور الذي تشهده المنظمات الدولية على مستوى العالم، فقد اتجهت الكثير من الحكومات على مستوى العالم لتطبيق أساليب حديثة لتطوير الأداء المؤسسي، في المقابل نجد عدم مواكبة المنظمات الدولية لتلك الأساليب الحديثة في تطوير الأداء الوظيفي، ومن مراجعة الكتابات في هذا المجال لم يتم التواصل إلى دراسات تشير إلى استفادة المنظمات الدولية من التجارب الناجحة في تطوير الأداء الوظيفي. وعليه تبرز الحاجة إلى إطار تحليلي مركّب يستوعب الكيفية التي تتفاعل بها الفواعل من غير الدول على المستويين،

سواء في علاقتها بالدول من جهة، أو في تفاعلاتها فيما بينها من جهة أخرى، بغضّ النظر عن طبيعة أو مستوى حضورها.

وسواء كان هذا الارتباط موجّهًا نحو تحقيق الربح الخاص بوصفه جزءًا من القطاع الخاص، أو نحو تحقيق المنافع العامة العالمية . أو على الأقل الإسهام في دعم حكومات الدول بما يمكن اعتباره قطاعًا اجتماعيًا عالميًا . فإن ذلك يثير إشكالات معقّدة بشأن الكيفية التي يمكن أن تُقوِّض بها هذه الأدوار النظام الدولي القائم على مركزية الدولة، والذي يُنظر إليه باعتباره نظامًا دوليًا يتكوّن من الدول والفواعل المرتبطة بها. ومع ذلك، تظل هذه الفرضية محل نقاش وجدال مستمرين، حيث يؤدي ذلك إلى انتعاش النزاعات القومية سياسيًا، حمائيا، اقتصاديًا، و الشعبوية خطابيًا للوقوف عند حدود التأثير التي يمكن أن تُحدثه الفواعل من غير الدول في النظام الدولي. وبالتالي تتمثل المشكلة في عدم وجود توجه واضح للمنظمات الدولية في استخدام آليات الحوكمة العالمية وتطبيقاتها .من هذا المنطلق، تركز هذه الدراسة في إطار المسعى البحثي **لهذه الإشكالية:**

هو ما إذا كان إقحام مقاربة الحوكمة العالمية الحاكمة العالمية في المنظمات الدولية سيؤدي إلى تحسين الأداء المؤسسي لهذه المنظمات الدولية؟

وفي إطار ما تحدده **الفرضية الرئيسية التالية:**

استخدام مقاربة الحوكمة العالمية في المنظمات الدولية سيؤدي إلى تنمية وتطوير قدرات المنظمات الدولية، وبالتالي الحصول على جودة العمل الوظيفي للمنظمات الدولية.

ومما سبق يبدو الهدف الرئيسي للبحث في تقرير العلاقة بين الحوكمة العالمية كنظام جديد لإدارة الشأن العالمي والمنظمات الدولية، وذلك من خلال الربط بينهما عبر مؤشرات التفاعل، عبر توضيح دور الحوكمة العالمية كمقاربة جديدة لتطوير أداء المنظمات الدولية في ظل الفرص المتاحة والقيود المعيقة، تنظيمية، قانونية وعملية. بالإضافة إلى تقديم إطار فكري ورؤية مقترحة حول كيفية تطبيق آليات الحوكمة العالمية في المنظمات الدولية. ولتحقيق الهدف من هذه الدراسة جاء التنسيق المنهجي للدراسة مبنيًا على استخدامات مستوى تحليل النظام الدولي لتقديم صورة أوضح للسياسة العالمية وتحولاتها الجديدة وفق منهج تحليلي برز فيه توظيف بعض أدبيات النظرية الليبرالية بشكل عام والليبرالية الجديدة بشكل خاص، إضافة إلى النقاشات الحاسمة في أنطولوجيا العلاقات الدولية، ولبلوغ الأهداف الأساسية للمقال التي تكمن في

تحليل الحدود المنهجية الجديدة للموضوع وتطبيقاته على أرض الواقع، ومن أجل تحليل الإشكالية المطروحة وإثبات فرضية البحث.

تنقسم الدراسة إلى أربعة أجزاء أساسية، حيث يقدم **الجزء الأول** قراءة في أهم النظريات التي حاولت تفسير مقاربة الحوكمة العالمية كمدخل لتطوير الأداء المؤسسي للمنظمات الدولية وذلك لإعادة إنتاج تفاعلات مؤسسية جديدة، من خلال التركيز على التحولات المنهجية التي عرفها حقل دراسة المنظمات الدولية، مما يستدعي تقديم تفسيرات جديدة للعلاقات الأنطولوجية بين حقل العلاقات الدولية وحقل المنظمات الدولية، من خلال الفصل في الإشكاليات المفاهيمية بين حقل العلاقات الدولية وحقل المنظمات الدولية.

ثم ينتقل **الجزء الثاني** من الدراسة للتفاعل مع مكانة المنظمات الدولية، حيث يلقي الضوء على واقع نهاية الحرب الباردة كعامل أساسي لإعادة إنتاج مكانة المنظمات الدولية في منظومة الحوكمة العالمية بتحديات جديدة، تحتكم فيها هذه المواضيع والمناهج إلى جدلية السياسة العالمية التي يبرز فيها النظام العالمي كقيمة أساسية، بالإضافة إلى تفاعلات البيئة العالمية التي تبرز فيها الأدوار المختلفة للمنظمات الدولية وفق جدلية تعدد الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية، وهو ما يبرزه المحور من خلال تناول الآليات المعاصرة للحوكمة العالمية وتوظيفها في المنظمات الدولية في إطار شبكي متعدد المستويات والفواعل.

أما **الجزء الثالث** فيناقش قصور الأداء الوظيفي للمنظمات الدولية في مواجهة التحديات. فمشهد التعاون الدولي أُثري على نحو فريد، ففاعلياته والفاعلون فيه باتوا أكثر عددًا وبما لا يُحصى، ويقدم محاجَّة مفادها أن هذا التمدد في مجالات التعاون الدولي متعدد الأطراف والمستويات له مفعول رئيسي هو تحويل التعاون القطاعي إلى تعاون ما بين قطاعي، لذلك من المهم معرفة آثار وانعكاسات التحديات العالمية الجديدة على قصور الأداء الوظيفي للمنظمات الدولية وانعكاساتها على منظومة التعاون الدولي.

ويعود **الجزء الرابع**، مرة أخرى، إلى النقاش حول أدوار المنظمات الدولية في الحوكمة العالمية، في محاولة لمعرفة هل هي صانعة للقرار في النظام العالمي أم خاضعة له؟ ، في حين تربط تغيرًا في ملامح السياسة العالمية، في تعبير عن اتجاه جديد لحل المشاكل العالمية.

وأخيرًا، تقدّم هذه الدراسة جملة من الدروس المتعلّقة بحوكمة المنظمات الدولية، ومن هنا تستمد أهميتها الراهنة، إذ تفترض أن توظيف الحوكمة العالمية داخل المنظمات الدولية، سواء كمفهوم أو كممارسة، غالبًا ما يتم تهميشه أو استبعاده من قبل أطراف النقاش، ولا سيما في ظل الموجة الراهنة التي صاحبتها

تصاعد الأصوات المطالِبة بإعادة الدولة إلى موقعها التقليدي في السياسة الدولية. ويستند أنصار هذا التوجّه . ولا يزال بعضهم كذلك . إلى الدولة بوصفها الفاعل الوحيد، هذه المرة حتى من دون إشراك الفواعل الدولاتية **State Actors** التي شكّلت في السابق بنية النظام الدولي.

وهذه الدعوات للردة حول حقبة ما قبل الحوكمة العالمية، وهو ما يتضح من خلال صعود **Interstate System** النزعات القومية والحمائية والشعبوية المعادية للتعاون الدولي والمؤسسات الدولية والترتيبات متعددة الأطراف.

أولا المنظمات الدولية في إطار الحوكمة العالمية: إشكالات التأطير النظري، والآليات، التفاعلات

1.النظرية السياسية للمنظمات الدولية وصناعة السياسة العالمية:

ظلّت دراسة المنظمات الدولية لسنوات طويلة حكرًا على حقل القانون الدولي، في حين همّشتها نظرية العلاقات الدولية بدعوى محدودية جدواها العملية. غير أن اتساع نطاق تأثير هذه المنظمات في التفاعلات الدولية دفع الباحثين لاحقًا، ولا سيما منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، إلى إعادة النظر في مكانتها العلمية، والتفكير في إمكانية اعتبارها مجالًا مستقلًا للدراسة النظرية. وفي هذا الإطار، سعت المقاربات النظرية المختلفة إلى بلورة أطر تحليلية مميّزة لدراسة المنظمات الدولية. ووفقًا للباحث ريتبارغر[1]،يمكن تصنيف هذه المقاربات استنادًا إلى الإطار التفسيري الذي اعتمده إلى ثلاثة أنماط رئيسية: مقاربة قائمة على القوة **Power-Based**، وأخرى قائمة على المصلحة **Interest-Based**، وثالثة قائمة على المعرفة **Knowledge-Based**.

وفي هذه الورقة البحثية سوف نركز على الحوار النيوواقعي-نيوليبرالي حول المنظمات الدولية، فالواقعيون إذ يولي الواقعيون أهمية أساسية لعلاقات القوة، في حين يركّز الليبراليون على منطق المصلحة. ونتيجة لذلك، يختلف الاتجاهان حول طبيعة المنظمات الدولية، سواء من حيث اعتبارها فاعلًا مستقلًا **Actor** أو مجرد وكيل عن الحكومات **Agent**، كما يتباينان في النظر إليها إما بوصفها فاعلًا يسهم في إحداث التغيير، أو باعتبارها نتاجًا للتغيرات التي تصنعها الدول.

2. الواقعية ومقاربة المؤسسات الضعيفة: تجادل النظرية الواقعية بأن المنظمات الدولية كانت دائمًا وستظل عاجزة عن تحقيق فعالية حقيقية، لأنها غير قادرة على منع الدول من اتباع منطق الاعتماد على

الذات ومواصلة سياسات القوة السياسية. وترى الواقعية أن هذه المنظمات تتمتع بسلطات هامشية، وغالبًا ما تعكس ببساطة توزيع القوى في النظام الدولي. وبينما تفترض الواقعية أن المنظمات الدولية قد تحد من قدرة الدول على تبني سلوك مستقل في سياستها الخارجية، فإن الشك وعدم الثقة يسيطر على كتابات الواقعيين بشأن قدرة هذه المؤسسات على تحقيق المصالح المشتركة للدول. فهم يرون أن القوة التي تمارس التأثير الفعلي تكمن داخل هيكل الدولة وليس داخل المؤسسات الدولية نفسها. لذلك، تسعى جميع الحكومات إلى كبح أي تأثير محتمل للقانون الدولي أو المؤسسات الدولية على سياستها الخارجية، وترفض الخضوع لأي معايير أو قوانين فوق–قومية إلا بقدر ما تتوافق مع مصالحها الوطنية أو تتعارض معها. [2]

لقد لم تخرج رؤية الواقعيين الجدد للمنظمات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة عن هذا الإطار، إذ استمروا في التأكيد على أن الصراع الدولي على السلطة يفرض قيودًا كبيرة على إمكانية التعاون من خلال المؤسسات الدولية، ما يجعل فعالية هذه المؤسسات وملزمتيها محل شك. فكتابات **Mearsheimer** 1994 و**Grieco** 1998 أكدت على مفهوم المكاسب النسبية، الذي يحول دون تعزيز التعاون بين الدول، إذ يمكن أن تتحوّل مزايا التعاون إلى أفضليات عسكرية تمنع تحقيق تعاون جوهري. أما **Gruber** 2000، فيحذر من الاعتقاد بأن المؤسسات الدولية توفر مكاسب متبادلة، موضحًا أن الدول الكبرى قادرة على منع الدول الأخرى من الحصول على هذه الامتيازات، مما يدفع الدول الأصغر إلى تعديل سلوكها وربما جعله أسوأ مما كان عليه في الأصل. [3]

وبالتالي، فإن المنظمات الدولية لا تُعد أداة فاعلة للتغيير في السياسة العالمية، بل تبقى خاضعة لها. وأي تحول في طبيعة وظائفها أو أهدافها أو هياكلها يحدث نتيجة لتغير في القدرات التوزيعية داخلها أو لتغيير في أهداف الأطراف المهيمنة عليها.

3. الليبرالية ومقاربة المؤسسات القوية: تؤكد الليبرالية أنه عند مأسسة التعاون بين الدول، فإن الدول لن تسعى للخروج عن هذه الترتيبات خوفًا من نتائج سلبية محتملة، إذ تعمل المنظمات الدولية على ردم الفجوة بين الدول وتوفير منتدى للحوار. كما تساهم في تكوين ائتلافات لمعالجة القضايا المشتركة، ومن خلال تعاملها المتسق مع الدول الضعيفة، تساعد على تنفيذ استراتيجيات الربط، ما يجعل هذه الدول تشعر بالترحيب في بيئة دولية كانت تعتبرها سابقًا عدائية[4]. وأكثر من ذلك، فهي تعمل على تعزيز قناعات بأهمية الحلول التفاوضية، وتقليل النزاعات، وزيادة الشفافية، ما يجعل قواعد التعاون أكثر فاعلية.

تتعامل الليبرالية المؤسساتية مع المنظمات الدولية بوصفها فاعلة داخل النظام الدولي إلى الحد الذي يمنع الدول من الخروج عن ترتيبات التعاون، ويجعلها تدرك المزايا التي توفرها هذه الترتيبات، مما يمنح المنظمات قدرة كبيرة على إرساء الاستقرار. ووفقًا لروبرت كيوهان، فإن التعاون المؤسسي المستمر على مدى العقد القادم سيتيح تجنب الصراعات، من خلال توجيه آثار نهاية الحرب الباردة وامتصاصها. لذلك، يرى الليبراليون الجدد أن المنظمات الدولية تمثل "الوعد الأكبر للسلام الدولي".[5]

وبالتالي، فإن المنظمات الدولية لا تُعد مجرد نتاج للتغير الذي تحدثه الدول، بل تصبح فاعلًا رئيسيًا في إحداث هذا التغيير، إذ تلعب دورًا محوريًا في تشكيل سلوكيات الدول وتعديلها، بما يساهم في إدارة مجموعة واسعة من التحولات على المستويين العالمي والإقليمي.

ثانيا: الآليات المعاصرة للحوكمة العالمية وأنواع التفاعل المؤسسي مع المنظمات الدولية

كما هو معروف أسست معاهدة وستفاليا لسنة 1648، نموذج الدولة الموجهة للسلطة، والتي تنظر إلى الدولة ككيان مستقل وسيد على إقليمها، وتتمتع بحقها في صنع سياساتها الداخلية والخارجية.

ووفقًا لوجهات نظر الخبراء، النموذج الويستفالي للعلاقات الدولية بدأ يخضع لتحولات مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين. ويبدو أن الدافع الرئيسي لعملية التحولات السياسية، كان تغلغل العولمة إلى جميع مناحي حياة الأفراد، والعولمة – بسبب خصائصها المتأصلة – تسببت في تسارع عملية تطوير الاقتصاد العالمي، وتكثيف العلاقات الدولية. حيث أدى كل ذلك إلى:

✓ التآكل التدريجي لسيادة الدول.

✓ ظهور عدد كبير من اللاعبين الجدد في العلاقات الدولية المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات، العديد من الشبكات الافتراضية العابرة للحدود، جمعيات رجال الأعمال، جماعات الضغط غير الرسمية، المنتديات الدولية... إلخ.

✓ تكثيف اختلال التوازن الاقتصادي، الذي أدى إلى الاستقطاب الحاد للعالم إلى دول صناعية وما بعد صناعية ودول نامية.

✓ تفاقم المشاكل العالمية التي إذا لم تعالج على وجه السرعة ستهدد وجود البشرية جمعاء. في ظل هذه الظروف، بدأت النخبة العالمية بتطوير واختبار عدد من أشكال وآليات التفاعل في مختلف المجالات الاقتصادية التي يمكن أن ترضي جميع الدول، إلى جانب الآليات المعروفة من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة

الأطراف التي تعتبر أدوات تقليدية في العلاقات الدولية، بعض وسائل التسوية يمكن أن تشمل الاتفاقيات، العلاقات التعاقدية والأدوات الرامية إلى الإكراه والتقييد .فيما يتعلق بالاتفاقيات، هي اتفاقات طوعية تثبت التسوية من طرف الدولة وتحد من السياسة الداخلية أو تقبل بالمراقبة الخارجية من طرف المنظمات الدولية، هذا الاتفاق الخاص، هو بالأحرى وسيلة واسعة الانتشار لتحسين الأسس القانونية والدولية وتحقيق التوحيد للوثائق الدولية.

رافق عملية تآكل سيادة الدولة تزايد أهمية تكامل الجمعيات والمنظمات الدولية، تقوية الإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية للشبكات العابرة للحدود، تزامن ذلك مع نشوء المشاكل المتعلقة بالسيطرة على أعمالها، تفويض الدول الوطنية لبعض سلطتها التسييرية إلى المؤسسات العالمية والإقليمية، كان دليلًا على حقيقة أن نموذج النظام العالمي الويستفالي القائم على مركزية الدولة قد عفا عنه الزمان، وثبت الحاجة لخلق قاعدة مؤسساتية من شأنها أن تتوافق مع النظام الاقتصادي العالمي.

وفي العديد من الأوراق التحليلية، سواء الأبحاث الأجنبية أو الوطنية تم تكريس الدراسة حول عمليات العولمة، التفاعل المؤسساتي ما بين الدولاتي، الإدارة الدولية، التنسيق في الإجراءات على المستوى الدولي واستخدام عدد من التصنيفات والمفاهيم الجديدة. من بينها "الحكومة العالمية"، "حوكمة عالمية بدون. حكومة عالمية"، "التكامل العالمي"، "عالم النخبة"، "الثالوث"، "المنظمات الدولية من النوع العالمي"، "الكيانات الشبكية"، "المجتمع المدني العالمي "و "الحكومة الافتراضية .."إلخ، على الرغم من التنوع الكبير في تعريفات المؤسسات العالمية، إلا أنه لا بد أن تتشارك جميعها في مهام على تخريج سيناريوهات لتطوير مستقبل الحوكمة العالمية [6].

الشكل رقم 1: يوضح الآليات المعاصرة للحوكمة العالمية وتعدد الفواعل

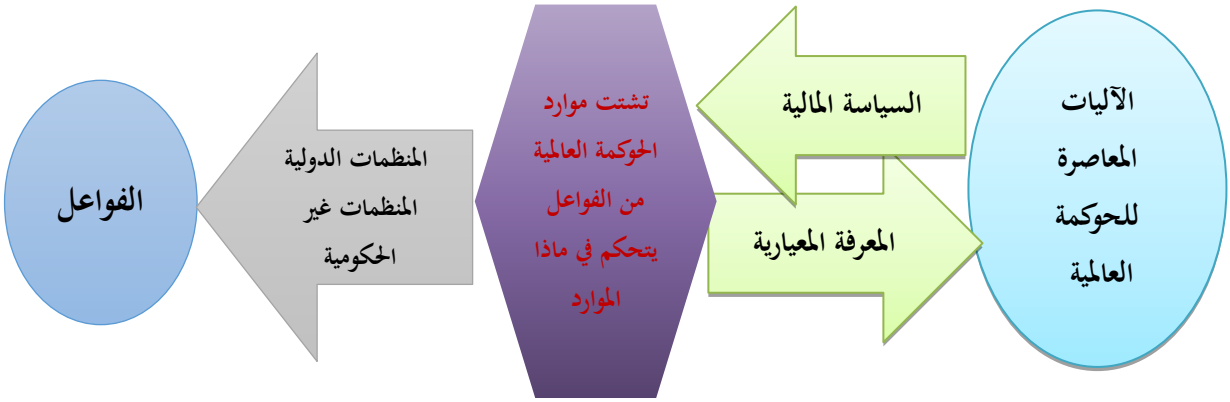

المصدر: مخطط من إعداد الباحثين

ثالثا: مكانة المنظمات الدولية في منظومة الحوكمة العالمية

1.دور المنظمات الإقليمية في الحوكمة العالمية:

إن التحليلات الشاملة لتطور المنظمات الدولية المعاصرة تشمل المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، وكذا الشركات متعددة الجنسيات التي تمثل الحوكمة العالمية، ومنه فإن المنظمات الحكومية الدولية **IGOs**هي المنظمات التي يجتمع أعضاؤها بموجب اتفاقية حكومية دولية رسمية. إن معظم المنظمات الحكومية الدولية هي منظمات إقليمية حيث تحفز المصالح المشتركة الدول على التعاون في القضايا التي تؤثر عليها بشكل مباشر، بما في ذلك جمع المعلومات ورصد الاتجاهات من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتقديم الخدمات والمساعدة من خلال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتوفير منتديات للمساومة الحكومية الدولية من خلال الاتحاد الأوروبي، وتسوية النزاعات من خلال محكمة العدل الدولية ومنظمة التجارة العالمية .تشمل المنظمات الإقليمية**ASEAN** و**SAARC**و**EU**و **EU**.....الخ.

وتشمل المنظمات شبه الإقليمية مجموعة **Mekong** ومجلس التعاون الخليجي. تنشط المنظمات غير الحكومية والمنظمات التطوعية الخاصة اليوم بشكل متزايد لتلعب دورا متزايدا باستمرار على جميع مستويات الحوكمة، من المجتمعات المحلية أو الشعبية إلى السياسات الوطنية والدولية. إذ يقدمون الإغاثة في

حالة الكوارث، يديرون مخيمات اللاجئين، يقدمون قروض صغيرة للفقراء المواطنين في البلدان. وفي مجالات الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والإنساني على وجه الخصوص، أصبحت الجهات الفاعلة غير الحكومية مكونات أساسية للعمل متعدد الأطراف.

ويلعب الاتحاد الأوروبي دورا مهما في الحوكمة العالمية، فعلى مدي العقود الستة الماضية، حيث تقدمت الدول الأوروبية بشكل بطيء وثابت نحو تعاون أوثق، ويعتبر الاتحاد الأوروبي مثالا لمنظمة تضم عددا كبير نسبيا من الدول الرائدة، مما يسهل الاستثمار المشترك في بعض مجالات القضايا من خلال تقنين التعاون وجعل التأثير غير الرسمي صعبا .إن الاتحاد الأوروبي أصبح ممثلا ككيان واحد. وإن تحول أوروبا إلى قارة مسالمة، وجارة بناءة ومناح دولي هو خير مثال يحتذي به، حيث يري الأوروبيون أوروبا كمجتمع متناغم لدول متنوعة مع تفضيل التوافق والقوة الناعمة. كانت هناك دعوات لتقليص التمثيل الأوروبي في المؤسسات العالمية الكبرى وإعادة تخصيص حصص التصويت وترتيبات الحوكمة التي تتماشي بشكل وثيق مع ثقلها الاقتصادي والسياسي العالمي الحالي.

2. نجاح المنظمات الدولية :من المتوقع أن تعمل المنظمات الدولية كآلية للتخفيف من حدة النزاعات بين الدول المختلفة. غير أن هذه المنظمات قد حققت حتى الآن نجاحا محدودا للغاية في مثل هذا الدور. وكلما زاد نجاحها، كلما زادت عوامل فشلها، فتفقد المؤسسات الدولية فعاليتها وشرعيتها، وتبقي أسباب نجاح أو فشل المنظمة الدولية في العوامل الداخلية للاستراتيجيات التي تستخدمها، فيجب إعادة النظر في بعض الحالات التي نجحت فيها هذه المنظمات أو فشلت في التعامل مع قضايا مختلفة . من هذه المنظمات حققت نجاحا في إنشاء اقتصاد عالمي وسوق عالمية، مما أدي إلى نمو المجتمع الأوروبي في الاتحاد الأوروبي، وساعد في ظهور منطقة تجارة حرة في مناطق مختلفة، وادي إلى إنشاء الأمن الجماعي وآليات حل النزاعات.

3.تطور مجلس الأمن والأمم المتحدة: كان هناك تطور في قدرات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك في آليات الأمن الأخرى. تلقت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة جائزة نوبل للسلام في 15مايو 1988.وخلقت منظمة التجارة العالمية الاتفاقيات العامة حول التعريفات الجمركية والتجارة في 1يناير 1995.انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية في 11 ديسمبر 2001 بعد 15 عاما من المفاوضات، وهي أطول تفاوض عرفه تاريخ منظمة التجارة العالمية. ابتدأ من عام 2010، أصبحت هناك 153دولة عضو في منظمة التجارة العالمية. تجلي نجاح منظمة التجارة العالمية /البنك

الدولي في 22فبراير 2006حيث تبرعت الولايات المتحدة بمبلغ مائة ألف دولار لمساعدة البلدان النامية على تحليل وتنفيذ المعايير الدولية حول سلامة الأغذية وصحة الحيوان والنبات .فقد تم إنشاء هذا التبرع بشكل مشترك من قبل منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الأغذية والزراعة.

4. معضلات وتحديات الحوكمة العالمية: إن الشفافية ضرورية لضمان المساءلة والفعالية فالمشاكل العملية المرتبطة بتحقيق المساءلة تضمن وجود مؤسسات عالمية شرعية وفعالة . فالمؤسسات العالمية التي تم إنشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية لا تعكس الحقائق الاقتصادية والسياسية للعالم المعاصر. إذ ان نهاية الاستعمار، وصعود الأسواق العالمية المتزايد، وعدم الاستقرار المالي العالمي، والتحرر العالمي تتطلب مؤسسات عالمية تمثليه وفعالة . وهذا الأمر قد سلط الضوء على المنظمات الدولية القائمة، بما في ذلك مجموعة الثماني ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهياكل إدارتها. فجميعها تعكس الهيمنة السابقة لأوروبا والولايات المتحدة حيث يجب إصلاحها لتمثل التوازن الجديد للبنية العالمية.

إن العالم يشهد تحولا جيوسياسيا، فدول مثل الصين والهند واندونيسيا والبرازيل هي قوي صاعدة. المؤسسات الدولية الأساسية لم تتكيف حتى الآن مع هذه التحولات، فلا يمكن للمنظمات الدولية وحدها إن تتعامل مع المشاكل العالمية مثل المناخ والطاقة والانتشار النووي والنمو السكاني والاستقرار المالي. إن أهم تحدي للحوكمة العالمية هو التعامل مع التغيرات الجيوسياسية عند معالجة المشاكل العابرة للحدود. لا توجد علاقة بين توزيع سلطة اتخاذ القرار في المؤسسات الدولية وتوزيع السلطة في العالم.

تجد البلدان النامية بعد دخولها الاقتصاد العالمي صعوبة في قبول مشاركة البلدان الصناعية في السلطة وإعطاء الأفضلية لمصالحها الخاصة .يأتي التحدي أيضا من المجتمع المدني ،الذي يعتبر أن نظام الحوكمة الدولية أصبح المركز الحقيقي للسلطة .توجد مجموعة متنوعة من مشاكل السياسات الدولية التي تتطلب حوكمة عالمية أي أن التهديد الذي يمثله الإرهاب وشبكة الإرهابيين وأسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأسلحة النووية والأسواق المالية العالمية وندرة الوقود واستمرار الفقر ،والمشاكل المتعلقة بالغذاء والمياه، والمشاكل البيئية ،وتغير المناخ ،والصراعات العرقية وما إلى ذلك هي عالمية النطاق وتتطلب حلولا عالمية .فلا ينبغي ان تظل السلطة محصورة في بعض الدول .فجميع الدول تتطلب تعاونا من نوع ما بين الحكومات وعددا متزايدا من الجهات الفاعلة غير الحكومية .ان تطور المنظمات الدولية لتسهيل

الاستجابات العالمية يقوض ظهور مشاكل العمل الجماعي. حيث توجد فجوة تقويض متبادل بين الشرعية والكفاءة إذ أصبحت الأمم المتحدة هيئة غير فعالة في اتخاذ القرارات الجماعية وتنفيذها وانفاذها. ومع ذلك، لا يمكن حل القضايا الحاسمة في السياسة العالمية بدون المنظمات الدولية. باختصار يتطلب الترابط الأمني حوكمة عالمية.

5. الابتكارات والإصلاحات في الحوكمة العالمية:

إن المنظمات الدولية مفيدة للدول القوية والضعيفة على حد سواء. ويتطلب دفع الحوكمة العالمية إلى الأمام مستوي جديدا من التفكير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي بين القوى المتقدمة والصاعدة . إذ حتى أن أقوى الدول لا تستطيع تحقيق الأمن بمعزل عن غيرها. توجه جميع الدول، وكذلك بعض الجهات الفاعلية غير الحكومية، ضعف متبادل وتستفيد من المنافع العامة العالمية، حيث تشمل فعالية المنظمات الدولية التي تشكل الحكم الرشيد على المستويين العالمي والإقليمي والأدوار المتطورة للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية والمعايير والقواعد والمكونات الأخرى للحوكمة العالمية.

فهناك أمل في تغيير القيادة السياسية الأوروبية للطريقة التي تعمل بها أوروبا على الساحة العالمية. قد تكون إجراءات اتخاذ القرار في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ناقصة ومعيبة، لكنها منظمة وخاضعة للرقابة الدولية، ومن ثم يفضل اتخاذ إجراءات أحادية الجانب لا تفكر دولة في سحب عضويتها من الأمم المتحدة حتى عندما تبدو أفعالها مناقضة لمصالحها الوطنية.

وهناك حاجة للحوكمة العالمية لان هناك حاجة للسلام والأمن. إن مجالات مثل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية، وحقوق الإنسان، والتعاون الوظيفي والتقني، وحماية البيئة واستدامة الموارد، لمعالجة الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، ومكافحة الاتجار بالبشر، تتطلب اتخاذ اجراءات مشتركة لإحلال النظام وانتظام العلاقات الدولية. لا يمكن معالجة مثل هذه المشاكل بفعالية قصوى من جانب واحد. إن مثل هذه التحديات سوف تتطلب أشكالا جديدة من التعاون المؤسسي.

ولكي تكون إجراءات التنفيذ المتعددة الأطراف فعالة، يجب أن تستند إلى قواسم مشتركة من العمل الهادف في المجتمع الدولي. ومن أجل عمل تنفيذ جماعي فعال، يجب أن يوازن بين المصالح القومية التنافسية بين العديد من الدول التي تشكل المجتمع الدولي وتجنب تفضيل مصالح أحدهم على الآخرين.

ويعتمد بقاء المنظمات الدولية وحيويتها على قدرتها على التغيير والتكيف وكذلك جودة حكومتها. ويجب أن تعترف المؤسسات المتعددة الأطراف بالجهات الفاعلة غير الحكومية وتشركها على أساس معايير تضمن شرعيتها وفعاليتها . حيث سيكون العامل الأكثر أهمية في تحديد مستقبل الحوكمة العالمية هو موقف الولايات المتحدة. لقد بذلت أمريكا مجهودا كبيرا في إنشاء البنية التحتية المؤسسية للنظام العالمي، بما في ذلك مؤسسات مثل الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، وحلف شمال الأطلسي. حيث استفادت الولايات المتحدة بشكل كبير من هذا الهيكل مما ساعد على إضفاء الشرعية على القيادة الأمريكية العالمية في الشؤون العالمي. ومن الناحية العملية، يصعب تحقيق "الأداء الجيد" بوجود قيود على المنظمات الدولية في الوقت المعاصر.

إن الحوكمة الإلكترونية ظهرت كوسيلة قابلة للتطبيق لمعالجة قضايا التنمية وتحدياتها لأن المواطنين يجدون التمكين من خلال الوصول إلى المعلومات. هذه بعض المتطلبات الأساسية لكي تنجح المنظمات الدولية في مشاركتها في التنمية البشرية، في مسائل الشرعية والمساءلة وفعالية الحوكمة العالمية. عندها، يمكن للمنظمات الدولية أن تعمل بدون أخطاء كوسيط في مختلف القضايا، إذ ان الحوكمة العالمية ليست حدثًا سيحدث بالقوة في أي وقت، فالحوكمة العالمية هي عملية كانت جارية لسنوات عديدة، واكتسبت تعريفًا وزخمًا جديدًا، فالمجتمع الدولي آمن بما فيه الكفاية بالحوكمة العالمية.

رابعا: قصور الأداء الوظيفي للمنظمات الدولية في مواجهة التحديات الجديدة:

1.تزايد الجدل حول فاعلية المنظمات الدولية:

تعد مهمة تقييم الفعالية أحد التحديات المركزية في صنع السياسة العامة، سواء على المستويات المحلية أو القومية أو الإقليمية أو العالمية للسياسة والحوكمة إذ توجد حاجة إلى آليات دولية محسنة لتوجيه النظام المعولم نحو غايات أكثر عدلا واستدامة. يجب إعادة تشكيل المنظمات الدولية بما يتماشى مع مبادئ القرن الحادي والعشرين للحوكمة العالمية ويجب أن يكونوا قادرين على مواجهة التحديات المعاصرة بفعالية. ويدركوا أن التحديات المعاصرة والمستقبلية تتطلب حلولا أكثر مرونة وقابلية للتكيف، وفي ما يلي نستعرض بعض التحديات وهي كالتالي:

2. الاختلال الوظيفي في بنية المنظمات الدولية: قد تكون المنظمة الدولية مصممة بشكل جيد، ولديها تفويض واضح، ودعم قوي من الدول الأعضاء فيها، ولديها مجموعة فعالة من الإجراءات للقيام بعملها،

ولكنها لا تزال تفتقد الفاعلية في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، ولذلك لأسباب كثيرة بعضها يرتبط بالبيئة التي تعمل فيها المنظمة الدولية، والتي قد تتسم بعدم الاستقرار، وضعف القدرات، والفساد، أو يتصل بعدم موافقة الأطراف ذوي الصلة على دور المنظمة الدولية. ومن أبرز المنظمات الدولية التي تواجه صعوبات في تحقيق أهدافها صندوق النقد الدولي، فعلى الرغم من أن من مهامه الأساسية مساعدة الدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية على وضع سياسات تفضي إلى تنمية مستدامة ورخاء متزايد، وتقديم الدعم المالي لهذه الدول منذ نحو 40 عامًا، إلا أنه يواجه تحديات جوهرية في مساعدة الدول التي لجأت إليه كملاذ أخير للحصول على السيولة بهدف تحفيز النمو. بل على العكس، شهدت مديونيات هذه الدول تفاقمًا مستمرًا، واتسعت دائرة الفقر فيها دون توقف.

3. صعود "عالم بلا توافقات ": يؤثر غياب الاتفاق بين المنظمات الدولية بشأن المبادئ المعيارية الواجب اتباعها أو حول المشكلة الأساسية المطلوب معالجتها على فاعليتها، ما يؤدي إلى ضعف أدائها. فعلى سبيل المثال، تعثرت العديد من جهود منظمة الأمم المتحدة في معالجة قضية حقوق الإنسان نتيجة اختلاف رؤى أعضائها حول معايير حقوق الإنسان، واختلافهم حول ما إذا كانت فكرة "حقوق الإنسان العالمية" قائمة بالفعل. ويترتب على ذلك انخفاض مستويات الدعم من الدول الأعضاء لأنشطة المنظمة.

4. إشكاليات توزيع الموارد المالية: غالبًا ما تتعرض المنظمات الدولية لانتقادات بسبب ضعف كفاءتها في الإدارة المالية، وإنفاقها الموارد على أمور غير ذات أولوية، بدلاً من تخصيصها لمعالجة المشكلات والأزمات الدولية التي أنشئت من أجلها. فعلى سبيل المثال، أنفقت منظمة الصحة العالمية نحو 200 مليون دولار على سفر موظفيها، وهو مبلغ أكبر بكثير مما تنفقه لمكافحة القضايا الصحية حول العالم، إذ في عام 2016 خصصت حوالي71 مليون دولار لمواجهة نقص المناعة المكتسبة الإيدز والتهاب الكبد الوبائي، و61 مليون دولار لمكافحة الملاريا، و59 مليون دولار لمواجهة السل. كما يُتهم موظفو الأمم المتحدة أحيانًا بانتهاك القواعد الموضوعة للحد من ميزانية السفر، من خلال حجز تذاكر طيران على درجة رجال الأعمال والإقامة في فنادق مكلفة. ويبرز مثال على ذلك تولي منصب نائب رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، وهي لجنة دائمة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتشرف على المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة، رغم أن الدولة التي ينتمي إليها المسؤول، أنقرة، لديها سجل طويل من الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان، وهو ما يقوّض مصداقية المنظمة الأممية وفقًا للعديد من المعلقين.

5.تداعيات جائحة كورونا على فاعلية المنظمات الدولية: جاءت جائحة "كوفيد -19 "لتكشف عن معضلة العديد من المنظمات الدولية وتراجع فاعليتها في الاستجابة للازمات العالمية الطارئة، وقدت أظهرت كثيرا من الأزمات والإشكاليات التي تنتاب تلك المنظمات، خاصة منظمة الصحة العالمية، المسؤولة عن التعامل السريع والفاعل مع الأزمات الصحية الدولية الطارئة. وترسخت هذه القناعات حول أزمات الفاعلية بعد التعثر المبدئي في التعامل مع الانتشار المتسارع للفيروس، مما دفع العديد من دول العالم، وفي صدارتها الولايات المتحدة، إلى نبذ العمل الدولي الجماعي، وتفضليها تبني سياسات قومية حمائية وتمثل أبرز الإشكاليات والأزمات التي تواجهها المنظمات الدولية في ظل جائحة كورونا، والتي كان لها كبير الأثر على تعاملها مع تلك الجائحة، وتراجع فاعليتها، وعدم تحقيقها ما يتوقع أن تقوم به، فيما يلي:

6. أزمات السيولة المالية خلال جائحة كوفيد –19: تواجه منظمة الأمم المتحدة أزمة سيولة، ولذا فإنها تفرض ميزانية تقشف على نفسها وفق ما قالته وكيلة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال "كاثرين بولارد "التي ترى أن ذلك سيعيق قدرة المنظمة الأممية على القيام بعملها في وقت يحتاج فيه العالم مع جائحة كوفيد-19 إلى الأمم المتحدة أكثر من إي وقت مضي. وقد أدي انتشار الفيروس في عديد من الدول وتأثيراته على اقتصاداتها إلى تأخر الدول الأعضاء التي تعاني من ضائقة مالية وأزمات اقتصادية جراء الفيروس في دفع مستحقاتها المالية. ويتوقع المسؤولون في المنظمة أن تؤدي تداعيات الفيروس إلى زيادة استنزاف مخصصات المنظمة المالية. وخلال الربع الأول من العام الجاري 2020 انخفضت المساهمات المقررة لميزانية المنظمة بشكل حاد مقارنة بالسنوات السابقة. وتبلغ نسبة دفع الدول الأعضاء لمستحقاتها المالية بالمنظمة حاليا 42% وهي التي كانت في السابق 50% في ذلك الوقت بالسنوات السابقة، وقد أدي ذلك إلى فجوة في التحصيل تزيد عن 220مليون دولار.

7.الشكوك حول فاعلية منظمة الصحة العالمية: اتهمت العديد من الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة، المنظمة بمقاومتها وصف تفشي فيروس كورونا على انه جائحة عالمية قبل منتصف مارس 2020، رغم ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس حول العالم، وحديث العلماء على أن العالم من الواضح قد يسقط في براثن وباء عالمي خطير يسببه فيروس كورونا . واستندت تلك الاتهامات إلى رفض منظمة

الصحة العالمية في بداية انتشار الفيروس وصف تفشي كورونا على انه جائحة عالمية، لأنها كانت تري أن ذلك التوصيف قد يخيف العالم، ويؤدي ببعض الدول إلى فقدان الأمل في احتواء انتشار الفيروس.

الجدول رقم 1 : مصفوفة الخلل الوظيفي – أمراض المنظمات الدولية

الخلل الوظيفي الداخلي	الخلل الوظيفي الخارجي
المادية: السياسات البيروقراطية	**الواقعية: الليبرالية المؤسساتية الجديدة**
النماذج الثقافية	**نموذج العالم السياسي**

Source: Tamar Guther and Alexander Thompson .The politics of organization performance :A framework .The Review of International Organization :Vol 5 .No.3 September 2010.

حيث نلاحظ أن: أنه لتحليل الخلال الوظيفي للمنظمات الدولية تم وضع مصفوفة بسيطة للمساعدة في فهم مكان وجود الخلل الوظيفي داخل او خارج المنظمة الدولية، في نموذج السياسات البيروقراطية القرارات لا تتخذ بعد العملية العقلانية للقرار، في النماذج الواقعية والليبرالية الجديدة افضلية الدول فعلى هذا المستوي يتم تأكيد ان المنظمات الدولية لا تلوم الدول على النتائج السلبية، وفيما يتعلق بالنماذج الثقافية تتعلق بثقافة المنظمة داخليا او ثقافة البيئة التي تعمل فيها خارجيا.

أولا: دور المنظمات الدولية في الحوكمة العالمية منظمة الأمم المتحدة انموذجا. صناعة للقرار أم تابعة له؟:

يشير مفهوم الحوكمة العالمية، أو حوكمة العالم، إلى ملامح تحول في السياسة العالمية، كونه يعكس فلسفة جديدة لحل المشكلات التي تؤثر على أكثر من دولة في غياب سلطة سياسية شاملة. ومع تسارع عمليات العولمة، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، شهد العالم تحولات نوعية اتسمت بالعمق وسرعة الوتيرة، مما عزز المطالب باستبدال نموذج السياسة الدولية بالنموذج العالمي، وبرزت الحاجة لإتاحة المجال أمام الفاعلين من غير الدول لخلق أدوار جديدة تسهم في مواجهة القضايا العابرة للحدود. وقد دعمت هذه المطالب بفعل تزايد الوعي بالتهديدات ذات الطابع العالمي. وفي هذا السياق، جاء مفهوم الحوكمة العالمية ليحل محل المفهوم الليبرالي السائد، الذي كان يُستخدم للدلالة على العلاقات بين الدول والمعروف بـ"الاعتماد المتبادل" [7].

ومن المنظور الليبرالي، لا بد أن تضطلع الأمم المتحدة بدور ريادي في النظام العالمي الناشئ ضمن إطار الحوكمة العالمية، إذ تبدو الحوكمة العالمية مستحيلة دون قيادة فعالة لأبرز منظمة على المستوى الدولي. وهذا يعزز الحاجة إلى إحياء الاهتمام بالأمم المتحدة ومنحها المكانة اللائقة بها، فمع عصر العولمة، أصبحت القضايا التي تهم الدول أكثر تنوعًا وتعقيدًا، مما يستلزم دورًا أمميًا فاعلًا للتعامل معها. [8]

وفي هذا الإطار، يتساءل الباحث عن الأدوار التي يمكن أن تلعبها الأمم المتحدة كفاعل رئيسي ضمن منظومة الحوكمة العالمية؟

- **في مجال الأمن والسلام الدولي:** تظل الأمم المتحدة تلعب دورًا مركزيًا في مرحلة إعادة البناء بعد الصراع، بما يشمل مهام حفظ السلام ودعم بناء الديمقراطية. كما تمتلك السلطة لإضفاء الشرعية أو منع الاستخدام الجماعي للقوة، إلى جانب دورها كمقدم رئيسي لتنسيق المساعدات الإنسانية، والإغاثة، ودعم اللاجئين.
- **في المجال الاقتصادي:** تلعب الأمم المتحدة دورًا مهمًا في مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية من خلال إدارة الاقتصاد العالمي المفتوح ومعالجة الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة. وبالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، يُتوقع من الأمم المتحدة المساهمة في وضع معايير تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة على الصعيد العالمي.
- **في مجال الاستدامة Sustainability:** يمكن لمنظمة الأمم المتحدة أن تلعب دورًا محوريًا في حماية البيئة، من خلال جمع الدول في محافل للحوار، واقتراح حلول مناسبة، ومراقبة تنفيذ والالتزام بالقواعد والمعايير المتفق عليها، كما حدث في مؤتمر ريو دي جانيرو للبيئة في البرازيل عام 1992.
- **حماية حقوق الانسان:** أصبح من الصعب معالجتها في ظل المفهوم التقليدي الضيق للسيادة. ولذلك، يجب أن تتولى الأمم المتحدة مسؤولية وضع المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان ومتابعة تنفيذها من خلال مجلس حقوق الإنسان. [9]

ثانيا: نقد دور منظمة الأمم المتحدة في إدارة الحوكمة العالمية: تثير مسألة زيادة قوة وصلاحيات الأمم المتحدة اهتمامًا بالغًا لدى القوى الكبرى، مما يؤكد أن الدول ليست مستعدة لقبول دور للأمم المتحدة كقائد للحوكمة العالمية. فدورها يظل محصورًا في تعزيز آليات الحوار متعدد الأطراف ضمن بيئة دولية تتسم بتعدد المصالح وتشابك القضايا، وليس في التدخل المباشر في سيادة الدول، التي تظل متمسكة بسلطاتها

السيادية. ويعزز هذا ما ورد في تقرير الألفية للأمم المتحدة التي قدمها الأمين العام السابق السيد كوفي عنان، حيث أكد أن "الأمانة العامة للأمم المتحدة تعتمد كليًا على الدول الأعضاء وعلى المبادئ العامة للمنظمة في خدمة مصالح الدول وشعوبها، وأن أي دور للأمم المتحدة لا يتجاوز تسهيل السلوك التعاوني بين الدول الأعضاء". فمنذ إنشائها، اعتُبرت الأمم المتحدة منتدى يجمع الدول لمناقشة القضايا التي تهم المجتمع الدولي، وبناءً عليه، النظر إليها كقوة حاكمة عالميًا أو كحكومة عالمية يعد منظورًا غير واقعي، بل قد يكون ساذجًا.[10]

وعلى هذا الأساس، ترى وجهة النظر الواقعية الأقل تفاؤلًا أن سلطة الأمم المتحدة كانت وما تزال مرتبطة بموافقة الدول الكبرى على قراراتها، إذ يظل سلوكها نتيجة لإرادة هذه الدول. أما قدرتها على إحداث التغيير في مجالات الحوكمة العالمية، فيعود إلى منطق بسيط، وهو أن هذه المجالات لا تتعارض مع مصالح القوى الأكثر تأثيرًا في المنظمة. علاوة على ذلك، فإن الأدوار الجديدة التي أصبحت الأمم المتحدة تؤديها كفاعل رئيسي في الحوكمة العالمية ليست خالية من الأيديولوجيا؛ إذ أصبح واضحًا أنها تتعامل مع الدول الأعضاء وفق قيم ومبادئ الليبرالية كنموذج اقتصادي وسياسي واجتماعي يُعتبر النموذج الأمثل، وهو ما يخدم مصالح الإمبريالية العالمية وفق التحليل الماركسي. ويمكن دعم هذا الطرح من خلال النقاط التالية:

- **قلة الموارد المالية:** تبدو ميزانية الأمم المتحدة غير كافية لمواجهة متطلبات وظائفها الجديدة. فعلى سبيل المثال، بلغت حصة المنظمة الموجهة للتنمية بين عامي 2001 و2003 نحو 268 مليون دولار فقط، بينما خصصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** ذات الـ20 عضوًا حوالي55 مليار دولار للتعاون الإنمائي. ويشير هذا إلى أنه من غير الواقعي أن تمنح الحكومات الأمم المتحدة سلطة فائقة لاتخاذ القرارات في مجالي التنمية وإدارة الاقتصاد العالمي، إذ تظل هذه القدرة محدودة بالوزن السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة. وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن إلا توقع استمرار الأمم المتحدة كمنتدى للنقاش وتشجيع التعاون الدولي فقط، دون دور تنفيذي فعلي.[11]
- **التبعية المالية للقوي الكبرى:** تعاني الأمم المتحدة منذ تأسيسها من أزمة مالية تعود أسبابها مباشرة إلى سلوك الدول الأعضاء. فالدولة الأمريكية تساهم بحوالي 25% من الميزانية العادية، بعد أن كانت تتجاوز مساهمتها 30%. وفي عام 1995، قرر الكونغرس الأمريكي بشكل منفرد خفض المساهمة إلى 22%، وأصبحت الولايات المتحدة تتأخر في دفع مستحقاتها، مستغلة هذا الأمر كأداة ضغط

لتحقيق مصالحها، كما حدث عند انسحابها من اليونسكو عام 1982، ما تسبب بأزمة مالية للمنظمة. واليوم، تساهم الدول الثمانية الكبرى بحوالي 60% من الميزانية، ولا شك أن لها مصلحة في توجيه قرارات المنظمة، ويظهر ذلك بوضوح في التأثير على القرارات المتعلقة بقضايا التنمية في الدول النامية. [12]

- **مثالية الخطابات والانتقائية المصلحية في التطبيق:** على الرغم من أن الأمم المتحدة حققت تطورًا ملحوظًا في ما عرف بـ"الجيل الجديد" من عمليات حفظ السلام، إلا أن قرارات التدخل تظل خاضعة لإرادة القوى الكبرى واعتباراتها المصلحية. فنجاحات المنظمة في ناميبيا وتيمور الشرقية لم تتكرر في يوغسلافيا والصومال وروندا نتيجة لتضارب المصالح بين الدول الكبرى. [13]

تحليل النتائج:

في ظل فشل الجهود الأحادية في معالجة القضايا المشتركة التي تعجز الدول عن حلها بمفردها، يزداد الطموح العالمي لمنح المنظمات الدولية دورًا أكبر في السياسة العالمية بشكل مشروع، من خلال تعزيز سلطاتها الممنوحة وتحميلها المسؤوليات الموكلة إليها، بما يتيح لها المشاركة بشكل أكثر فاعلية في إدارة الحوكمة العالمية. فطبيعة المشاكل العابرة للحدود، مثل النزاعات الإقليمية، الحروب الأهلية، الفقر، قضايا السكان، البيئة، وغيرها من القضايا العالمية المعقدة، تعزز فرص قيام المنظمات الدولية بأدوار جديدة في مجالات التنمية المستدامة، تعزيز حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، ترى النظرية الليبرالية أن هذا يمنح المنظمات الدولية فرصًا غير محدودة لتوسيع أنشطتها ووظائفها، وتمكينها من القيام بدور ريادي في إدارة الحوكمة العالمية.

وفي المقابل، ترى النظرية الواقعية، القائمة على مركزية الدولة في السياسة العالمية، أن المنظمات الدولية لطالما كانت خاضعة لإرادة الدول، إذ لا تستطيع تغيير سياسات القوة أو منطق الاعتماد على الذات الذي تنتهجه الدول. أما الوظائف الجديدة الممنوحة للمنظمات الدولية في إدارة قضايا الحوكمة العالمية، فهي مرتبطة بتوافقها مع مصالح القوى الكبرى، وتقتصر قدرتها على إحداث التغيير في السياسة العالمية على المجالات التي لا تتعارض مع مصالح هذه القوى. علاوة على ذلك، تظل الأدوار الجديدة التي تضطلع بها المنظمات الدولية كفاعل في الحوكمة العالمية غير خالية من الأيديولوجيا، إذ تحاول فرض الليبرالية كنموذج وحيد لإدارة الشؤون العالمية. ولهذا السبب، لن تقبل الدول منحها دور القائد في الحوكمة العالمية، وسيظل دورها مقتصرًا على تعزيز الحوار متعدد الأطراف في بيئة عالمية متعددة المصالح.

خاتمة

في ختام هذه الورقة البحثية نقول ان المنظمات الدولية تعاني من تعثر في القيام بالوظائف المنوطة بها مما يفقدها شرعيتها وقدرتها على البقاء، مما يؤدي إلى عدم امتثال أعضائها لها . ولهذا، فانه على المنظمات الدولية إعادة هيكلتها، ويجب على أعضائها تجنب الصراعات ودعم أدور المنظمات الدولية بهدف تعزيز فاعليتها على الساحة العالمية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول موضوع المنظمات الدولية والحوكمة العالمية حتى تتضح الرؤية لأنه من الموضوعات الدقيقة وغير الواضحة.
- الحوكمة العالمية كمنهج جديد لإدارة السياسة العالمية عامل مهم يساهم في الرفع من كفاءة المنظمات الدولية في تأدية وظائفها.
- الأخذ بعين الاعتبار المستوي الحالي لتطور العلاقات الدولية، بالإضافة إلى وجود شروط مؤسساتية لنظام الحوكمة العالمية. الدول، الشراكات العالمية، مراكز القوي غير الرسمية، المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

الاقتراحات والتوصيات:

- إعطاء الأهمية البالغة لرفع الكفاءة المعرفية والنظرية والتطبيقية للموظفين في المنظمات الدولية بإنشاء مراكز للتكوين.
- إنشاء حوكمة عالمية متعددة المستويات كآلية عالمية لحل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة في العلاقات الدولية.
- نوصي بإقرار يوم 24اكتوبر 1945 تاريخ تأسيس منظمة الأمم المتحدة من كل سنة كيوم عالمي للمنظمات الدولية.

الهوامش:

[1]Volker Rittberger et al., **Theories of International Regimes** (New York: Cambridge University Press, 1997).

[2] Beth Simmons and Lisa Martin, "**International Organisations and Institutions**," Handbook of International Relations (London: Sage Publication, 2002), p. 61.

[3] Simmons and Martin, p. 62.

[4]Sophie Crockett, "**The Role of International Organisations in World Politics**," 2012, consulte le 15/01/2026 http://www.e-ir.info/2012/02/07/the-role-of-international-organisations-in-world-politics/

[5]Simmons and Martin, p. 63.

[6] أناتولي بورشنيك ويوليا غايدي، "**خلق الشروط المؤسسية المسبقة لنظام الحوكمة العالمية**"، ترجمة خير شهرزاد، تاريخ الاطلاع في 2025/07/15، أنظر: http://boulemkahel.yolasite.com/resources/

[7] مراد بن سعيد، "**من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية**"، المستقبل العربي، العدد 421 (مارس 2014)، ص ص 135-136.

[8] Manore Adare, "**Global Governance: Defining the United Nations'** Leadership Role," The Stanley Foundation's Thirty-Fourth United Nations of the Next Decade Conference, Adare, County Limerick, Ireland, June 13-18, 1999, p. 2.

[9]Crockett, "The Role of International Organisations," 2012, p63.

[10]رابح زغوني، "**الأمم المتحدة كفاعل في الحوكمة العالمية: فرص وقيود إحداث التغير**"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 01 (2022)، ص ص 417-418.

[11]Jacques Fomerand, "**The United Nations and Its Limits**," Journal of Diplomacy and International Relations (Summer/Fall 2000). p52.

[12]Abdennour Benantar, **L'ONU Après la Guerre Froide: L'impératif de Réforme** (Alger: Casbah Editions, 2002), pp. 70-74.

[13]محمد سعدي، "**قراءة في كتاب «عالم بدون سيادة: الدول بين المكر والمسؤولية»**"، المستقبل العربي، العدد 259 (سبتمبر 2000)، ص 168.